**تلخيص التقرير**

يناقش التقرير تطور العلاقة بين أنظمة الحكم العربية والشعوب في إطار 3 قضايا ساسية مرتبطة بالحوكمة وسياسات تلك الأنظمة في هذه القضايا خاصة بعد موجة الربيع العربي عام 2011.

واعتبر التقرير أن هناك عقدًا اجتماعيًا ضمنيًا بين الأنظمة العربية والشعوب فيما قبل 2011، مبني على تقديم الخدمات الحكومية مقابل الشرعية والقبول الشعبي، إلا أن عجز الحكومات عن الوفاء بهذا العقد الاجتماعي، وتفاقم هذا العجز في العقد الأول من القرن الحالي، أدى إلى موجة من الثورات والاحتجاجات التي قوبلت في أغلبها بحالات من الارتداد والقمع، وتباينت ردود أفعال الحكومات مع هذه الموجة، بين محاولات الامتصاص من خلال الوعود بتحسين الأوضاع والخدمات كما حدث في أغلب بلدان الخليج العربي، وبين المواجهة والقمع كما حدث في البحرين ومصر على سبيل المثال.

وناقش التقرير سياسات الأنظمة العربية المختلفة ما بعد 2011 في 3 قضايا أساسية تمثل إشكاليات راهنة، وحاول التقرير تقديم حلول لها، وهي: قدرة الشعوب على النفاذ إلى مراكز اتخاذ القرار، والتزويد الفعّال للخدمات من جانب الحكومات، ومكافحة الفساد.

**القضية الأولى: التمثيل والمشاركة ( الحريات السياسية والمدنية )**

رصد التقرير التراجع الحاد في ثقة الجمهور بالحكومة وبالأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، ففي الوقت الذي تضعف فيه الحياة السياسية بشكل عام، إلا أن منظمات المجتمع المدني الغير مؤدلجة - وفقًا للتقرير - تحظى بقبول أعلى من الأحزاب السياسية التي لا يرى الجماهير لها دورًا حقيقيًا في دعمهم للتعبير عن آرائهم والمشاركة في عمليات اتخاذ القرار بما يحقق مصالحهم.

وأشار التقرير إلى ردود أفعال الدول تجاه المحاولات الشعبية والسياسية للمشاركة في عمليات اتخاذ القرار ومطالب إطلاق الحريات، فبين دولًا اعتمدت على السياسة الخشنة تجاه الممارسات السياسية مثل مصر التي مارست القتل ضد المدنيين في الميادين، والاعتقال والإخفاء القسري، ومثل البحرين التي استخدمت القوة الأمنية في مواجهة الاحتجاجات ولكن بشكل أقل عنفًا من مصر، وبين دول الخليج التي لم تسمح بالأساس في أي وقت من الأوقات بمساحة المشاركة أو الاحتجاج وعملت على استرضاء الرأي العام بوعود الإصلاحات خاصة في الخدمات الحكومية والقطاع العام، وحتى بعض دول الخليج التي سمحت ولو بأشكال بسيطة من الحريات مثل ما حدث بالمملكة العربية السعودية من سماحها للنشاط النسوي بشكل جزئي والذي تمثل في حملة نسوية تطالب بحق المرأة في قيادة السيارة، إلا أن كاتبي التقرير اعتبروا ان السماح بهذا الهامش البسيط كان هدفه صرف الأضواء عن الممارسات السلطوية لولي العهد محمد بن سلمان والذي مارس سياسة قمعية شديدة ضد النشطاء السياسيين في السعودية وحتى في المهجر ما أسفر على سبيل المثل عن مقتل الصحفي السعودية ”خاشقجي“.

واعتبر كاتبي التقرير أن القضاء على مساحات العمل السياسي الذي يمّكن الجمهور من المشاركة في عملية اتخاذ القرار دفع الناس للفقد الإيمان بالعملية السياسية والأحزاب، ودفعهم إلى اللجوء إلى الاحتجاجات الفئوية حول مطالب الحوكمة في نطاقات ضيقة، كانت قادرة على دفع الحكومات للاستجابة لهم ولو بشكل جزئي، وهو ما حدث في عدة بلدان منها المغرب والجزائر وتونس وغيرهم، وهو ما يجعل الاحتجاجات الصغيرة على مطالب الحوكمة الجزئية عملية بديلة عن مشاركة الجمهور في عملية اتخاذ القرار السياسي وعن عودة مساحات العمل السياسي العام.

وقدم كاتبو التقرير حلولًا لهذه الإشكالية تتمثل في:

* في البلدان التي تعتمد السياسات اللامركزية، فإن المسؤولين المحليين المنتخبين الذين يتمتعون بقدر أكبر من حرية التصرف، عليهم العمل على الارتقاء بأدائهم على الصعيد المحلي ببذل جهود أكبر لتحسين تسليم الخدمات، بما يتيح للأحزاب السياسة تطوير قواعدها الشعبية والتركيز على قضايا حوكمية محلية محددة.
* أن تعمل الأحزاب السياسية على تنمية وسائل التواصل مع الجمهور من خلال اللاعبين الفاعلين في المجتمع المدني، الذين يحظون بسمعة أفضل وثقة أكبر من الأحزاب، من خلال العمل المشترك معهم.
* استغلال قوى المجتمع المدني والأحزاب لحالات الحوار الوطني حتى وإن كانت غير كاملة أو فاعلة بشكل حقيقي، لتشجيع المواطنين وضمان استماع الدولة إلى أصواتهم، والمساعدة في إدارة توقعات الجمهور حول نتائج الآليات التشاورية.
* أن يقدم المجتمع الدولي الدعم للمجموعات الفاعلة في الدول العربية من المجتمع المدني والسياسيين، لرفع حالة القمع الأمني عنهم بما يمكنهم من الالتحام بالجماهير واحتجاجاتهم ومطالبهم.

**القضية الثانية: التزويد الفعّال للخدمات من جانب الحكومات**

سلط التقرير الضوء على أن الدول العربية فشلت أغلبها في تحدي فعالية تزويد الخدمات، وهو ما لم يكن مرتبطًا بقوة الاقتصاد أو وفرة الموارد، فمن بين الدول العربية كافة، كانت الإمارات العربية المتحدة وقطر الدولتان الوحيدتان اللتان تمكنتا من تحسين وتطوير الخدمات المقدمة، واستيعاب مطالب المجتمع بعد موجة 2011.

إلا أن دولًا مثل المملكة العربية السعودية، رغم توفر الموارد، وإطلاقها للوعود لتحسين الخدمات، وإصلاح القطاع العام، إلا أن مردود ذلك لم يكن واضحًا حتى الآن، وهو ما يوضح الحال في الدول غير وفيرة الموارد، مثل الأردن وتونس، واللتان حاولتا إطلاق برامج لتحسين التعليم والرعاية الصحية إلا أن ذلك لم يلبي تطلعات الجماهير، خاصة وأنه اتسم بالتفاوت الاجتماعي إذ لم يتم تطوير تلك الخدمات بكافة أنحاء البلاد، ولكن حظيي الحضر والعاصمة بالخدمات الأفضل وظلت المناطق الأبعد والهوامش غير مستفيدة من تلك الخدمات، ما دفعها نحو الاحتجاج ولم تحصل الدولة على الرضا الشعبي المطلوب، بينما لجأت دول أخرى لخفض تطلعات الجمهور حول تزويد الخدمات مستخدمة شماعة ”تحقيق الأمن“ مقابل عدم المطالبة بتحسين الخدمات الحكومية مثل ما يحدث في مصر.

فيما أعلنت الحكومات اتجاهات مختلفة لحل تلك الإشكالية، فبين الاتجاه لسياسات لا مركزية، وبين الاتجاه لرقمنة الخدمات الحكومية، إلا أن في الحالتين لم تنجح الحكومات في تحسين الرأي الشعبي حول ادائها في تقديم الخدمات.

وقدم كاتبو التقرير حلولًا لهذه الإشكالية تتمثل في:

* التوجه إلى العمل اللامركزية بشرط توفير الموارد المناسبة والإرادة السياسية، وبناء قدرات المجالس المحلية وتوفير برامج المخصصات المالية التنافسية بما يسمح بقدر أكبر من التنمية المحلية لدى السكان المعرضين للإهمال بالمناطق النائية والمهمشة.
* التركيز على الحوكمة في الجهات الإدارية الفرعية، والحضرية والمستويات المحلية، وحول قضايا محددة، مثل الرعاية الصحية والتعليم، سيساعد على الارتقاء بفعالية الحكومة ومواجهة غياب الخدمات الأساسية، ويساعد ذلك في إبراز المكانة السياسية للمسؤولين المحليين المنتخبين واستعادة الثقة في الأحزاب والعمليات السياسية.
* مكافأة الأداء الجيد الفعال بالجهاز البيروقراطي وخاصة بالمستوى المحلي.
* برامج التمييز الإيجابي كالتي تحدث في تونس يمكنها أن تولد النوايا الحسنة بين السكان المهمشين وبين المسؤولين المنتخبين والأحزاب.

القضية الثالثة: الرقابة على الفساد

يشير التقرير إلى أن الفساد من أهم 3 قضايا أكثر إلحاحًا بالمنطقة، وغير ان الفساد يؤدي إلى ضعف وتلاشي الثقة بين الجمهور والحكومة، وكذلك الأحزاب السياسية والعملية السياسية برمتها، إلا أن الفساد يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي، وقتل التنافسية الاقتصادية وهو ما يدفع ثمنه الجمهور بشكل بالغ.

وقدم كاتبو التقرير حلولًا لهذه الإشكالية تتمثل في:

* إطلاق إطار قانوني محكم، يضم تشريعات خاصة بالنفاذ إلى المعلومات الإفصاح عن الذمة المالية، والهيئات القضائية والتخصصية القوية القادرة على محاكمة الجرائم المتصلة بالفساد.
* إقامة هيئة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد.
* الرقمنة للعمليات الحكومية والبيروقراطية.
* مواصلة الضغط الشعبي والدولي على الحكومات لمكافحة الفساد.

تعليقي على الإشكاليات والحلول:

أتفق بشكل مبدأي مع الإشكاليات التي طرحها التقرير من حيث كونها الإشكاليات الأبرز التي تواجه المجتمعات العربية بعد موجة ثورات 2011، وما تلاها، إلا أني لا أتفق مع الحلول المقدمة.

اعتمدت الحلول المقدمة على العمل داخل إطار الأنظمة والحكومات التي يتفق كاتبو التقرير على أن ليس لديها نوايا حقيقية لحل تلك الإشكاليات، ولكن تعتمد الحلول على استغلال الثغرات والبناء عليها لقيادة الضغط مرة أخرى على الحكومات لتلبية مطالب الجماهير.

في حقيقة الأمر بناء سياسات تلبي احتياجات الجمهور هي عملية تتطلب قناعة حقيقية من متخذ القرار، وليس فقط المسؤولين المنتخبين في المراكز الفرعية، بعيدًا عن صلب عمليات اتخاذ القرار داخل الحكومة وبين السياسيين في المجالس التشريعية والرقابية.

كما ان الاستسلام لمساحات دعم الاحتجاجات المطالبة بمطالب حوكمة ”جزئية“ يساهم في إطفاء أي شرارة حقيقية لاحتجاجات واسعة تجبر الحكومة على اتخاذ سياسات حقيقية تحسن من أوضاع الخدمات ومطالب الجماهير.

سياسة المملكة العربية السعودية في ما يمكن أن نسميه ”سياسة إطفاء الحرائق“ والتي عملت على الاستجابة الجزئية والمجددة لبعض المطالب لبعض الفئات، وإطلاق وعود بالإصلاح لم تتحقق، والاستفادة من الحراك النسوي الجزئي في بعض الامور بشكل شكلي، لم يسفر. عن تحسن حقيقي في أوضاع المهمشين أو الفقراء، ولا زال هناك طبقية واسعة وتتسع الهوة بينها كل يوم هناك، فضلا عن زيادة الآلة القمية عن ما قبل بسبب عدم توحد الجماهير في مطالب عامة، تحسن من السياسات العامة للحكومة تجاه المطالب التي تحقق المصلحة العامة.

لذلك أرى أن اللجوء لدعم الحراك في الهوامش هو دعم لسياسة الحكومات والأنظمة لإخماد المطالب والحراك، ولم تسفر على مدار عقد من الزمان عن تحقيق إنجاز ملموس.

لا أقصد هنا بانه لا بد من ثورة لتغيير الحكومة وانتخاب اخرى لتحسين الأحوال، ولكن حتى في إطار التعامل داخل دولاب الحكومات الراهنة، لا بد طرح بدائل تضمن الضغط على الحكومات لإتاحة المجال العام للنقاشات ومشاركة القوى الفاعلة في المجتمع سواء قوى المجتمع المدني أو الأحزاب، وانتزاع حق الأحزاب والجماعات السياسية في الالتحام بالجماهير وقيادتها نحو مشروعات جماعية لإنفاذ سياسات تحقق المصلحة العامة وتحقيق التوازن بين المطالب العامة للجمهور وبين المصالح السياسية للحكومة ورأس المال.